8

التّوجيهُ الصّوتِي لِبِنْيَةِ المُشْتَقَّاتِ عِنْدَ عَبْدِ الصَّبُورِ شَاهِين

"دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ"

م. د. محمّد حمدان عبد الله عبّاس. اللّغة العربيّة: اللغة ـ النّحو

وزارة التربية/ المديريّة العامة لتربية واسط

الكليّة التّربويّة المفتوحة: فرع الصّويرة

م. م رافد حميد محمد اللّغة العربيّة: اللغة ـ المعجم

وزارة التربية/ المديريّة العامة لتربية واسط

الكليّة التّربويّة المفتوحة: فرع الصّويرة

Phonetic orientation of the structure of derivatives according at Abdul- Sabour Shaheen

Critical study

Dr. Mohammed Hamdan Abdullah Abbas

Ministry of Education, General Directorate of Wasit Education,

Open Educational College, Essaouira Branch

Assistant Professor ***Rafid Hameed Mohameed***

Ministry of Education, General Directorate of Wasit Education,

Open Educational College, Essaouira Branch

المجلة المحكمة
هيئة التحرير

الملخّص

يقوم هذا البحثُ على نقدِ توجيهاتِ عبد الصّـــبور شـــاهين في كتابه (المنهج الصّـــوتي للبنية العربيّة) عند معالجتِهِ لمسألة المشتقّات معالجةً صوتيّة على وفق معطيات الدّرس الصّوتيّ الحديث بعد استحضار آراء العلماءِ المتقدّمينَ، ومحاولة تسليط الضّوء على أهم الرّكائز الّتي اعتمدها وجعلته يباين الدّرس الصّرفيّ القديم.

وقد جاء هذا البحثُ على محورين، تناولت في الأوّل العلاقةَ الصّوتية الصّرفيّة، وأصولَ المشتقّات وأعني بها المادّة الّتي تكوّن بنية الكلمة، ووقفت في الثّاني على توجيهات عبد الصـبور شـاهين في عددٍ من بنية المشـتقّات عندما يطرأ عليها تغييرٌ؛ بسـبب التخفيف، أو الهمز، أو ما يعرض لها من تحول من صـورة إلى صـورة بسـبب الإعلال أو الإبدال، وخُتم البحث بجملة نتائج أهمّها أنّه رفض نقل الكائن الصوتيّ، أو إبداله، وقال بالتعويض.

الكلمات المفتاحيّة: التوجيه الصوتي، بنية المشتقات، عبد الصبور شاهين، دراسة نقديّة.

Phonetic orientation of the structure of derivatives according at Abdul- Sabour Shaheen

Critical study

Dr.. Muhammed Hamdan Abdullah Abbas

Assistant Professor Rafid Hameed Mohameed

Open Educational College Wasit Study Centre – Al-suwaira branch

Abstract

This study is based on the criticism of the directives of Abd al-Sabour Shaheen in his book (The Phonetic Curriculum of the Arabic Structure) when dealing with the issue of derivatives phonetically according to the data of the modern phonetic lesson after evoking the opinions of advanced scholars، and trying to shed light on the most important pillars that he adopted and made him contrast the old morphological lesson.

This research was based on two axes. In the first، I dealt with the phonetic-morphological relationship، and the origins of derivatives، by which I mean the material that forms the structure of the word. In the second، I examined the directives of Abdul Sabour Shaheen in a number of the structure of derivatives when they undergo a change. Because of mitigation، or hams، or what is exposed to it from a transformation from image to image due to declamation or substitution، and concluded the research with a number of results، the most important of which is that he refused to transfer the vocal object، or replace it، and said compensation.

Keywords: *phonetic guidance، structure of derivatives، Abdel Sabour Shaheen، critical study.*

توطِئَةٌ.

لا شكّ في أنّ أيّة دراسة علميّة لا بدّ من أن ترتكز على مرتكزٍ علميّ يضمن مشروعيّتها، فقد ارتكزت دراسة عبد الصّبور شاهين على دراسات علم الأصوات الحديث؛ لتأطير نظريّته الّتي يرمي في هديها تفسير ما يطرأ من تغييرات على البنية العربيّة من ضمنها المشتقّات التّي عليها مدار البحث، وهذا لا يعني أنّ المتقدّمين لم يفسّروا ذلك، ولم يقفوا عليها، على العكس، فقد عنوا بذلك عناية مزيدة، غير أنّ اتّجاههم كان مختلفًا، وهذا أمرٌ طبيعيّ، فوسيلة الوصول إلى الشيء تختلف من عصرٍ إلى آخر، بيد أنّ توجيهاتهم عيبت؛ إذ إنّ المنهج العام المتكامل هو الذي يبدأ من أبسط أحوال المادّة اللغويّة، ليصل إلى أعقد تراكيبها، وهو الذي يتعرّض لكلّ مسائل العلم، ويتصدى لحلّها على الأساس الجديد المقترح، وهذا الإحكام والتّكامل لم نجده كلّه عند علمائنا المتقدّمين، فمن النّادر أن نجد في كتب النّحو القديمة والحديثة من يشير إلى الارتباط بين ظاهرة نحوية وأخرى صوتيّة مع أنّ الكثير من ظواهر النّحو لا يمكن تفسيره إلّا على أساس صوتيّ، وكذلك الصّرف، بل هو أشدّ التصاقًا من النّحو بالأصوات ونظرياتها ونظمها[1]؛ فالقدماء قد ينطلقون ابتداءً من تقرير الظّاهرة بوصفها وصفًا ظاهريًّا؛ ولكنّهم لا يكتفون بهذا الوصف الظاهري التقريري بل يجعلونه قانونًا، وهم من جهة أخرى ربّما ركنوا إلى النّظر المنطقيّ، وكلُّ ذلك أمرٌ يحمل الدّارسين المحدثين على النّظر فيه، فلا الانطلاق من الوصف الظاهر ولا المعالجة المنطقية، يصلح لبيان كيفية التغير الصّوتي لبنية الكلمة؛ إذ التّغيّر الصّوتيّ مسألة متعلقة بطبيعة الأصوات وصفاتها[2]، فعند الكشف عن التغيّرات الّتي تحدث لبنية الكلمة وتفسيرها لا بدّ من الوقوف على أصواتها وطبيعتها؛ لتكون التوجيهات قائمة على أسسٍ علميّة أقرب إلى الإقناع؛ فتختصر مطوّلًا، وتضمّ متفرّقًا.

المحور الأوّل: العلاقةُ الصّوتيّة الصّرفيّة، والاشتقاق.

أوّلًا: العلاقة الصّوتيّة الصّرفيّة.

معروف أنّ اللّغة تنضوي على أربع مستويات، أوّلها المستوى الصّوتي، وهو المنطلق الأساسيّ لدراسة بقيّة المستويات، ولعلّ شيخ العربيّة الخليل بن أحمد (170هـ) أوّل من تنبّه لذلك، فعنى به لا سيّما في مقدّمة عينه الّتي أضحت المرتكز الرئيس للدراسات الصّوتيّة، إذ قال: "بدأنا في مؤلفنا هذا بالعين ، وهو أقصى الحروف ونضم إليه ما بعده حتّى نستوعب كلام

العرب الواضـــح والغريب، وبدأنا الأبنية بالمضـــاعف لأنه أخف على اللســـان ، وأقرب مأخذاً للمتفهم"[3]، فقد ربط بين الصّـوت والصّـرف، ويظهر ذلك في قوله:"فإن صَـيَّرْت الثنائيّ مثل قَدْ وهَلْ ولَوْ اسما أدخَلْتَ عليه التَّشديد فقلت: هذه لوٌّ مكتوبةٌ، وهذه قدٌّ حَسَنَةُ الكِتْبة، زِدْتَ واوًا على واو، ودالاً على دال، ثمّ أَدْغَمْتَ وشَدَّدْتَ"[4].

وقد حذا حذوه ابن جنيّ (392هـ) ففصّـــل القول في التّحليل الصّـــوتي لبنية الكلمة، وأفرد له مباحث جعلتْ علماء اللّغة المحدثين يعتمدونها في دراسـاتهم اللّسـانيّة، إذ إنّ الدّراسـة الصّـرفيّة أكثر اعتمادًا على ما تمليه الأصـــوات اللّغويّة من قوانين؛ لتشـكّل بنية الكلمة العربيّة، فليس من الممكن أن يتمكّن الدّارس من المباحث الصرفيّة ما لم يفقه تلك الأصوات المشكلة للبناء، ويظهر ذلك في خصـائصـه، إذ عقد أبوابًا لهذه القضـيّة، منها باب (فيما يحكم به القياس ممّا لا يسوّغ به النّطق)[5]، ويندرج هذا المبحث ضـمن قضـيّة الإعلال، والإبدال، نحو صـياغة اسم المفعول من الفعل الأجوف إذ نجده يقول: فيلتقي سـاكنان بعد حركة العين إلى الفاء لاســتثقال الحركة على الواو، فيصبح (مَقُوْوْلًا)، فأستثقل النطق بها فيحذف أحد الحرفين[6].

فمن هذا المنطلق للتّحليل الصّـوتي جاءت الدّراسـات اللّغوية الحديثة، فكلّ الظواهر الّتي تطرأ على بنية الكلمة من سوابق ولواحق وحذف وإبدال خاضعة لقوانين صوتيّة تتمثّل بقانون المماثلة، أو المخالفة، أو السّهولة والتّيسير، وغيرها من الأسس الصّوتيّة الّتي تحكم بنية الكلمة، فالإبدال ـ مثلًا ـ يحدث بحسب قانون المماثلة؛ بغية الاتّحاد في المخارج أو الصّفات، وذلك بتقريب صوت من صوت آخر يختلف عنه إمّا في الصّفة، أو المخرج، فيحصل بينهما شدّ وجذب[7]، ومن أهمّ القضـايا الّتي عُني بها العلماء، وتبرز دور الصّـوت في بنية الكلمة هي قضـيّة الميزان الصّـرفي الّذي وضـعه علماء العربية لمعرفة أصـول أبنية الكلمة، فهو يكشـف طبيعة الوحدات الصّـرفيّة، وقد بنوه على "أســس صــوتيّة، وتكمن في اختيارهم للوزن (فعل)، إذ إنّ حروفه تمثّل كلّ مخارج أصوات اللّغة، فالفاء من الأصوات الشّفويّة، والعين من الأصوات الحلقيّة، واللّام من الأصوات اللّثويّة[8]، وعلى ذلك فعلاقة الصّرف بالصّوت علاقة قديمة، ولا سبيل لفهم روح الصرف في بنية الكلمة من غير فهم الأسس الصوتيّة الّتي قامت عليها.

ثانيًا: الاشتقاق عند عبد الصّبور شاهين، وأصوله.

اختلف النحويّون في أصل بنية الكلمة، فقد ذهب البّصريّون إلى أنّ الفعل مشتقّ من المصدر؛ لأنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معين، فكما أنّ المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل، وذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفرع عليه؛ لأنّه يصحّ لصحّة الفعل ويعتلّ لاعتلاله، نحو:(قَاوَمَ قِوَامًا) فصحّ المصدر؛ لصحة الفعل، أمّا في (قَامَ

قيامًا)؛ فقد اعتلّ المصدر لاعتلال الفعل، فلمّا صحّ لصحّته واعتلّ لاعتلاله دلّ على أنّه فرع عليه، ومنهم من ذهب إلى أنّ الدّليل على أنّ المصدرَ فرعٌ على الفعل هو أنّ المصدر يُذْكَر تأكيدًا للفعل، ولا شكّ في أنّ رتبة المُؤَكَّدِ قبل رتبة المُؤَكِّد، وما يعاضد ذلك وجود بعض الأفعال لا مصادر لها، نحو: نعم وبئس وعسى وليس وفعل التّعجب حَبَّذَا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلًا لما خلا عن هذه الأفعال؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل، وهناك حجج أخرى غير ذلك[9].

وقد بدا لعبد الصّبور شاهين غير ذلك، فهو يخالف البصريّين، والكوفيّين مرتكزًا على الجانب الصّوتي، فهو يرى أنّ الأصل في بنية الكلمة مجموعة من الصّوامت، إذ صرّح قائلًا: "وجب أن نعتبر هذه المادّة من الصّوامت، وهي أصل الاشتقاق، وهي الّتي يُشتق منها المصدر والفعل بأنواعه وسائر المشتقّات"[10]، فهو يرفض زعم البصريّين من أنّ المصدر هو أصل المشتقّات؛ لكونه مكونًا من صوامت ثابتة وحركات متغيّرة، فقد يزيد في عدد حروفه عن الفعل المشتقّ منه، نحو: خرج خروجًا، ويرفض زعم الكوفيّين من أنّ الفعل هو أصل المشتقّات؛ لكونه مركّبًا من حدث، وزمن، والأولى أن يؤخذ المركّب من البسيط، وعلى ذلك فأصل المشتقّات مادّة الكلمة؛ لكونها تحمل المعنى الأصلي الّتي تحتوي عليه جميع الصّور الاشتقاقيّة، وكلّ صورة ذات نظام مقطعيّ، والصّوائت هي الّتي تشخّص المعنى، فإذا أريد اشتقاق اسم الفاعل استخدم من الصّوائت ما يؤدي معناه، وبذلك فالعنصر المتغيّر في المشتقّات يكمن بالصّوائت (الحركات)، نحو مادّة (ك، ت، ب)، الّتي يمكن أن يؤخذ منها صورًا كثيرة، نحو: كَتَب، ويكتُب، وكِتابة، وكاتب، ومكتوب، وكتاب، وكُتُب، ولكلّ صورة من هذه الصّور قاعدة تُصاغ على أساسها، سواء أكان ذلك على أساس تغيّر الصّوائت، أم على أساس زوائد خاصّة بالصّيغة المراد اشتقاقها، أم على الأساسين معًا.

وقد عقّب عبد الصّبور قائلًا: إنّ طريقة العربيّة في صوغ صيغها لا تقتصر على تغيّر الحركات، فهناك طريقة الإلصاق في صياغة المشتقّات إلى جانب تغيّر الصّوائت، نحو الزوائد اللازمة في عددٍ من المشتقّات، نحو: اسم المفعول، واسم التّفضيل، واسمي الزمان والمكان، بل قد يكون الاشتقاق من طريق انقاص الأصل، نحو (عدْ)، وهذا التّصرّف في الكلمة بالنّقص وهو أدنى وسائل اللّغة أهميّة إذا ما قورن بوسيلتي: التّحوّل الدّاخليّ، والإلصاق[11]، وبذا تكون للعربيّة ثلاث وسائل في صياغة المشتقّات، تتمثّل بـ: التّحول الدّاخليّ للصوائت، والإلصاق، والإنقاص.

فالعنصر الّذي يولّد المشتقّات عند عبد الصبور شاهين هو مجموع الصّوامت، نحو (ط، ل، ب)، فأشتقّ منه:(طالب، ومطلوب، وطَلَب، ويطلبُ...)، وكلّها ترجع إلى معنىً واحدٍ، وهذا قريب

ممّا ذهب إليه ابن فارس، إذ قال: "الطَّاءُ وَاللَّامُ وَالْبَاءُ أَصْـلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى ابْتِغَاءِ الشَّـيْءِ"[12]، بيد أنّه أدرك أنّ ثمّة مواد ـــ أعني مجموعة من الصّوامت، غير مخصّصة، أو عقيمة جامدة. قال عبد الصّـبور: "وذلك كمادّة: (ر، ج، ل)، الّتي لا يُؤخذ منها سـوى كلمتي (رَجُل، ورِجْل)"[13]، ويعني بذلك الأسماء الجامدة، فينتهي إلى أن يُطلق على الجامد بأنّه ما أخذ من مادّته على غير قياس، بخلاف المشتقّ الّذي أخذ من مادّته على قياس[14].

والّذي يبدو أنّه لم يوفّق في ذلك لأمرين: أحدهما أنّ هذه المادّة لم تكن عقيمة، فمنها يُشـتقّ الكثير، نحو:(الرُّجَّال، الرِّجَال، والرَّاجِل، وقول العرب: رَجَلْتُ الشَّـاةَ، أي: عَلَّقْتُهَا بِرِجْلِهَا، وَقولهم: أَرْجَل، أي: عظِيم الرِّجْلِ، وقولهم: رَجُلٌ رَجِيلٌ وَذُو رُجْلَةٍ، أَيْ قَوِيٌّ عَلَى الْمَشْـيِ، وقولهم: أَرْجَلْتُ الْفَصِيلَ، أي: تَرَكْتُهُ يَمْشِي مَعَ أُمِّهِ، يَرْضَعُ مَتَى شَاءَ[15]. والآخر؛ أنّ المعنيين يرجعان إلى أصل واحد. جاء في مقاييس اللّغة: "الرَّاءُ وَالْجِيمُ وَاللَّامُ مُعْظَمُ بَابِهِ يَدُلُّ عَلَى الْعُضْـوِ الَّذِي هُوَ رِجْلُ كُلِّ ذِي رِجْلٍ... وَإِنَّمَا سُمُّوا رَجْلًا لِأَنَّهُمْ يَمْشُونَ عَلَى أَرْجُلِهِمْ"[16]، فالمادّة واحدة، والصّوائت هي الّتي شكّلت هذين المعنيين.

وكذلك مادة (ل، ى، س)، فقد أخذ منها الفعل (ليس)، على غير قياس؛ لأنّ قياس الفعل الماضـي أن تتحرّك عينه، وأن يكون له مضـارع وأمر[17]، وفي هذا الفعل نظر، فمادّة (لاس) مخصّـبة، جاء في اللّسـان: "لاسَ يَلُوس لَوْسـاً وَهُوَ أَلْوَسُ: تَتَبَّع الْحَلَاوَاتِ فأَكلها. واللَّوْسُ: الأَكل الْقَلِيلُ"[18]، ثمّ أنّه لا يوجد في اللّغة مادّة عينها ألفًا، فضـلًا عن أنّه لم يثبت أنّ (ليس) مأخوذة من هذه المادّة، فقد ذكر شـيخ العربيّة أنّ أصـل (ليس): لا أيس، فطُرِحتِ الهمزةُ وأُلزِقَتِ اللاّم بالياء، والدّليل: قولُ العَرَبِ: ائتني به من حيث أيس وليس، ومعناه: من حيثُ هو ولا هو[19]، أو معناهُ: لا موجود، "أيْسَ، أي: موجودٌ، ولا أيْسَ: لا موجودٌ"[20]، فـ(أيس) كلمة قد أميتت كانت تستعمل بمعنى: الوجود[21].

وعليه، فأنا لا أعارض عبد الصّبور شاهين في أنّ الأصل يتكوّن من الصّوامت، والصوائت، وأنّ تغيير الصوائت هو الّذي يكوّن المشتقّات، فضلًا عن الإلصاق والإنقاص، غير أنّه لم يوفّق في أمثلته؛ للاستدلال عن المادّة العقيمة، أو غير المخصّبة، فالمواد كلّها غير ذلك، بيد أنّ منها ما لم تشتقّ منها صيغًا معيّنة، وهذا أمر طبيعيّ.

وما تفرّد به عبد الصّـبور أنّه عدّ الأفعال والمصـادر من المشـتقّات الّتي تنبسـل من المادّة المخصّبة؛ لأنّ كلًّا منها نتيجة إقحام الصّوائت بين صوامت المادّة، وكلًّا منها ذو صورٍ مختلفة، ومردودها جميعًا إلى هذه المادّة الّتي لا يختلف الحكم عليها مهما اختلف تكوينها[22]، وقد صـرّح قائلًا: الكلمة تدّلنا على أنّ هناك عنصرًا ثابتًا، وآخر متغيّرًا، فأمّا الثّابت فهو مجموعة الصّوامت

الّتي تؤلّف هيكل الكلمة، وأمّا المتغيّر فهو مجموعة الحركات الّتي تحدّد صـــيغها، وتمنحها معناها"[23]، فبناء الكلمة يقوم على مادّتها الأصليّة وهي الصّوامت.

المحور الثّاني: نقد التّوجيه الصّوتيّ لبنية المشتقات.

بعد وقوفه على المادّة المخصّـــبة الّتي تُشـــتقّ منها المشـــتقّات، تابع عبدُ الصّـــبور في بيان المشتقّات، فقد ذكر أنّها قد تكون أفعالًا، ويعني: الماضي، والمضارع، والأمر، وقد تكون أسماء، وهي: المصدر، واسم المرّة، والهيأة، والمصدر الصّناعي، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، والصّفة المشبّهة، واسم التّفضيل، وأفعل التعجّب، واسما الزّمان والمكان، والمصدر الميميّ، واســـم الآلة، وفي بنية أيّ منها له توجيه صـــوتيّ خالف فيه العلماء المتقدّمين، ومن الأمثلة على ذلك:

أوّلًا: التوجيه الصّوتي لبنية الأفعال المعتلّة.

يرى النّحويّون المتقدّمون ـــ مثلًا ـــ أنّ الأصلَ في (قال): قَوَل، وفي (خَاف): خَوَف، وفي (طال): طَوَل، وفي (بَاع): بَيَع، وفي (هَاب): هَيَب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة، وهي: الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو والياء، عندها كُرِه اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة، فهرب النّاطق العربيّ من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة، وهو الألف، والّذي ســـوّغ الألف دون غيرها: انفتاح ما قبلها؛ لكونها تناسب الفتحة، حتّى زعم عددٌ من النّحويّين أنّ أصل (آية): أيّة، فقلبت الياء الأولى ألفا، لانفتاح ما قبلها، وأصل (داوية): دوّية؛ لكونها منسوبة إلى الدوّ، فقلبت (الواو) الأولى السّاكنة ألفًا؛ لانفتاح ما قبلها. قال ابن جنّي: إلّا أنّ هذا القلب الأخير قليل، غير مقيس عليه غيره[24]، وهذا لا يعني أنّ العرب كانوا يقولون في موضـــع قال زيد: (قوَم زيد)، وإنّما كان أصله كذلك، أي أنّه لو جاء مجيء الصّحيح ولم يعلّل لوجب أن يكون مجيؤه على ذلك. قال ابن جنّيّ: فأمّا أن يكون استعمل وقتًا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحدٌ من أهل النّظر، وإنّ قولهم مثلًا[25]:

صددت فأطولت الصّدود وقلّما وصال على طول الصّدود يدوم

جاء منبهة على أصل بابه، ولعلّه إنّما أخرج على أصله فتُجشم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله[26]، فوزن (قال) عند جمهور العلماء: (فَعَلَ)، على أصـــل (قَوَلَ)، وعلّة قلب هذين الحرفين ألفًا عند المتقدّمين؛ هو لكونهما توابع للحركات ومتنشـئة عنها، وأن الحركات أوائل لها، وأجزاء منها، والمقرّر عندهم أنّ الألف فتحة مشبعة، والياء كسرة مشبعة، والواو ضمة

مشبعة، حتّى أنّ الحركات سمّيت بذلك؛ لأنّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجتذبه نحو الحروف الّتي هي أبعاضها، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف والكسرة تجتذبه نحو الياء، والضّمة تجتذبه نحو الواو، ولا يبلغ النّاطق بها مدى الحروف الّتي هي أبعاضـــها، فإن بلغ بها مداها، تكملت له الحركات حروفا، أعني ألفا وياء وواوًا[27].

أمّا عبد الصّبور شاهين؛ فيرى أن تفسير المتقدّمين مجافٍ للمنطق، إذ لم يكن في أفعال هذا الباب إعلالٌ بالقلب، وإنّما فيها إعلال بالحذف، فعين الفعل في (قَوَلَ) حذفت؛ لكون المقطع الأوسط (وَ) مكوّنًا من حركتين مزدوجتين، لذا كان الحلّ هو إسقاط العنصر الّذي يسبب الازدواج ـ يعني به: الواو ـ عندها اجتمع صائتان قصيران وهما الفتحتان ـ يعني بهما: الفتحة فوق القاف، والفتحة فوق الواو المحذوفة ـــــــ والفتحتان تقابل الألف، فقلبتا ألفًا، فأصبحت: (قَال)، فوزنها يكون:(فَال)، والأمر نفسه مع (بَيَعَ) إذ تعرّضت إلى الإجراء نفسه، أي حُذِفت الحركة الوسطى فالتقت الحركتان (الفتحتان) فصارتا فتحة طويلة، فكلّ ما حدث هو اسقاط عنصر الضّمّة، أو الياء؛ هروبًا من ثلاثيّة الحركة إلى الحركة الطّويلة، فاللّغة تميل دائمًا إلى جعل الحركة الثّلاثيّة ثنائيّة أو آحاديّة، وإلى جعل الثّنائيّة آحاديّة[28].

والّذي يبدو أنّ ذلك يشكل في الأمور الآتية:

1. إنّ كانت (الألف) مشـــكّلة من الفتحة فوق القاف، والفتحة فوق الواو المحذوفة، فلماذا نرى فتحة القاف قائمة بعد ائتلافها مع فتحة الواو وقلبهما ألفًا؟ فإذا كان زعمه أنّها امتدادٌ للألف فلا يوجد في اللّغة هذا الافتراض.

2. إنّ ذلك يعني أنّ مادّة الكلمة ذات أصـــل ثنائيّ؛ لأنّه يرى أنّ المادّة تتألّف من مجموع الصّوامت، ولم تتألّف بنية (قال) إلّا من صامتين تتوسّطهما حركتان مزدوجتان، وأصبحتا في ما بعد حركة طويلة.

3. رفضت بعض المختبرات الصّوتيّة القول: إنّ الفتحة بعض الألف؛ لكونها تختلف في النّطق عن الألف.

4. إنّ المنطق يجافي ما ذهب إليه عبد الصّـــبور، فالأولى أن يكون التوجيه الصّـــوتي لهذه المسألة بما هو أيسر، والأيسر أن تقلب الواو ألفًا، لا أن تحذف الواو، ثمّ تجتمع الفتحتان فتقلبان ألفًا، فيكون التوجيه مستعينًا بعمليّتي الحذف والقلب وهذا لا يتناسب وحركةَ التّيسير الّتي نراها ملحّة في وقتنا الرّاهن.

5. إنّ هذا التّوجيه سيشكل على المتعلّمين الّذين ترسّخت عندهم قواعد المتقدّمين الّتي نثروها منذ أمدٍ بعيد في مسألتي الأوزان، والمقاطع.

ولو وقفنا على الأفعال المضارعة المعتلّة، نحو:(يَقُوْل، ويَبِيْع) وبابهما، لرأينا أنّ الصّرفيّين المتقدّمين يذهبون إلى أنّ الأصل فيهما:(يَقْوُل، ويَبْيِع) على زنة (يَفْعُل، ويَفْعِل)، غير أنّ حركة الواو والياء نُقِلت إلى الحرف الصّحيح قبلها[29]، فما حدث في بنيتيهما الصّرفيّة إعلال بالنّقل، أي أنّ حركة المعتل نُقِلت إلى السّاكن الصّحيح قبله، مع إبقاء المعتل؛ لمجانسته للحركة[30].

غير أنّ عبد الصّبور رفض هذا التّحليل لثلاثة أسباب:

1. إنّ نقل الحركة من موضع لآخر لا يجوز؛ لأنّها كائن صوتيّ.
2. إذا نقلت الحركة إلى ما قبلها سيلتقي صائتان، وليس ذلك من قواعد اللّغة.
3. إنّ الواو في (يَقُوْل) واوٌ معتلّة (احتكاكيّة)، والواو في (يَقُوْل) واوٌ مدّيّة، فنقل الحركة سيجعل الأصل مختلفًا في كميّة الأصوات عن البديل.

فهو يذهب إلى أنّ (الواو) أسقطت نظرًا لاجتماعها مع الضّمّة الّتي كوّنت معها ازدواجًا صوتيًّا ثنائيًّا، ومن سنن العرب أنّها تتخلّص من الثنائي إلى الأحادي، عندها بقيت الضّمة وحدها، فتختلّ الزنة وإيقاعها، فيعوّض موقع الواو السّاقطة بطول الضّمّة بعدها، والأمر نفسه مع (يبيع) فبعد اجتماع الياء مع الكسرة تُسقط الياء، ويعوّض عنها بطول الكسرة[31].

والّذي يبدو أنّ تعليله الصّوتيّ صار مضطربًا عمّا سلف ذكره في باب (قال)؛ إذ زعم أنّ الألف كانت نتيجة اجتماع فتحتين بعد أن أسقطت (الواو)، وعلى ذلك لم تعوّض (الواو) المحذوفة بشيء، أمّا في باب (يقُوْل)؛ فبعد أنّ أسقطت (الواو) لم يبقَ إلّا الضّمّة، لذا لم يجد بدًّا إلّا القول بإطالتها؛ تعويضًا للواو المحذوفة، وهذا اضطراب بائنٌ لمنهجه، فضلًا عن أنّه يرى ـــ بناءً على معطيات الدّرس الصّوتيّ الحديث ـ أنّ (الواو) المعتلّة نصف حركة فكيف يعوّض عنها بحركة كاملة؟ ثم إنّ القاف ساكنة في الأصل، فكيف أصبحت متحركة بالضمّة؟ فإن كان يزعم أنّ حركة الضّمّة لم تكن حركة خالصة، وإنّما هي امتدادٌ للواو الّتي بعدها، فهذا زعم مجافٍ للمنطق الصّوتيّ!

ثانيًا: التّوجيه الصّوتيّ لبنية اسم الفاعل ذي العين المعتلّة.

أجمع النّحويّون المتقدّمون على أنّ الأصل في (قائل، وبائع): قاوِلٌ وبايِعٌ، وقد أعلّا لإعلال فعليهما، والإعلالُ يكون إمّا بالحذف أو بالقلب، فلم يجز الحذفُ؛ لأنه يُزيل صيغةَ الفاعل، ويصيّره إلى لفظ الفعل، عندها لا بدّ من القلب، وكانت الواو والياء بعد ألفٍ زائدة وهما مُجاورتا الطرفِ، فقُلبتا همزةً بعد قلبها ألفًا، وهم يستدلّون على أنّ الإعلال كان لإعلال فعليهما هو أنّهما صحّتا لصحّتها في الفعل، نحو: عاوِ، وحاول، وصايِد؛ لكونها في الأفعال صحيحة، نحو: عَوِرَ، حَوِلَ، وصَيِدَ[32].

أمّا عبد الصّبور؛ فيرفض قلبهما همزة؛ لعدم وجود قرابة صوتيّة بينهما، إذ إنّ التّبادل بين الحروف لا يحدث إلّا على أساس التقارب بين أصواتها؛ لأجل تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليّة النّطق المتتابعة، إذ يرى أنّ فعليهما (قال، وباع)، وهما في الأصل:(قَوَل، وبَيَع)، فلمّا كانت (الواو والياء) انزلاقًا بين الحركات المتوالية، وهو انزلاق لم يسغه النّاطق العربيّ، لذا حذفتا واتّصلت الفتحتان، فأصبح الفعل (قال، وباع) بوزن:(فال)، فإذا أريد صوغ اسم الفاعل من هذين الفعلين فإنّ عين الفعل تعود لتقع بعد ألف صيغة اسم الفاعل: قاول، وبايع، عندها تتوالى الحركات الكثيرة وتسبّب انزلاقًا صوتيًّا في المقطع الأخير، فهو يبدأ بحركة مزدوجة تالية لحركة طويلة، وهذا ضعف في البناء المقطعيّ لا يسيغه النّاطق العربيّ لا سيّما في موقع النّبر في صيغة اسم الفاعل، لذا حذفت الواو أو الياء وأحلّت الهمزة محلّهما؛ كوسيلة صوتيّة لتصحيح المقاطع، فهي فاصل حنجريّ نبريّ بين الحركات المتعاقبة[33].

وهذا التوجيه متوافق مع معطيات الدّرس الصّوتي الحديث، وقريب من توجيه العلماء المتقدّمين، بيد أنّ الفارق هو أنّ المتقدّمين يقولون بإبدال الواو أو الياء همزة، وعبد الصّبور يرفض ذلك لعدم وجود علاقة صوتيّة بين المبدل، والمبدل منه، ولعلّ المتقدّمين فطنوا لذلك غير أنّهم رضوا بأدنى علاقة صوتية بين الاثنين ألا وهي صفة الجهر، قال الرضيّ: وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء، لكنهم اقتنعوا بأدنى مناسبة، وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر[34].

والّذي يعنّ لي أنّ الواو أو الياء أبدلت همزة كوسيلة صوتيّة لتصحيح المقاطع بيد أنّ هذا الإبدال لم يكن إبدالًا صوتيًّا قائمًا على أساس القرابة الصّوتيّة كما هو مقرّر في علم الصّرف، نحو باب اصْطَبَر وادَّكر، وإنّما إبدال تعويضيّ كتاءَي عِدَة واستقامة وهمزتي ابن واسم، وهو نوع من أنواع التّعادل الإيقاعيّ بين الأصل والبديل.

ثالثًا: التّوجيه الصّوتي لبنية اسم المفعول ذي العين المعتلّة.

من المقرّر في كتب الصّرف أنّ أصل (مقول: مَقْوُوْل)، فنقلت الضّمة من العين إلى الفاء فسكّنت، عندها التقت بواو صيغة (مفعول) السّاكنة، فحذفت إحداهما ـــ على الخلاف فيهما ـــ لالتقاء السّاكنين، فهذا جمع لهما تقديرًا وحكمًا. فأمّا أن يكون النّطق بهما على حال فلا[35]، فشيخ العربيّة وتلميذه يريان أنّ المحذوف واو مفعول؛ لأنّها زائدة، وكان حذفها أولى ولم تحذف واو (قَوَل)؛ لأنها عين الفعل، فضلًا عن أنّ السّاكنين إذا التقيا في كلمة واحدة، حرّك الآخر منهما، فكذا يحذف الآخر منهما[36]، وقد زعم غيره أنّ (الواو) المحذوفة عين الفعل، و(الواو) الباقية، واو مفعول، والأمر نفسه في اسم المفعول الّذي عينه ياءً، نحو (مبيع)، وأصله مبيوع، غير أنّ الياء لمّا سكّنت وألقيت حركتها على (الباء) فصارت (الباء) مضمومة، وصارت بعدها ياء ساكنة، عندها أبدلت الكسرة بالضمّة؛ للياء التي بعدها، ثم حذفت الياء بعد أن كُسِرت الباء، فصارت (مَبِوْع)، فانقلبت الواو ياء للكسرة التي قبلها، كما انقلبت (واو) ميزان، وميعاد، وحجّتهم في ذلك:

أوّلًا؛ إنّ (واو) مفعول جاءت لمعنى المدّ، والعين لم تأت لمعنى، فحذف العين التي لم تأتِ لمعنى، وتبقية ما جاء لمعنى وهو الواو الزائدة أولى، كما تقول: (مررت بقاضٍ) فتحذف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتبقي التنوين الذي جاء لمعنى الصرف، ويردّ على ذلك بأنّ الميم في أوله تدلّ على أنه اسم المفعول، عندها تكون الواو زائدة.

ثانيًا: إنّ هذه العين قد أعلّت في نحو:(قال، وباع، وقيل، وبيع)، فكما أُعلت بالإسكان والقلب، كذلك أعلّت بالحذف، و(واو) مفعول لم تنقلب من شيء ولم تعل في الفعل، فكان تركها وحذف المعتل أوجب، كما أنّها قد حُذِفت في نحو: (قل، وبع)، كذلك حذفت هنا[37]. قال أبو الفتح: "إنّما وجب إعلال (مفعول) من حيث وجب إعلال (فاعل)، وكلاهما من قبل الفعل وجب إعلاله؛ لأنّهما جاريان عليه وهو معتل"[38].

ثالثًا: إنّ من سنن العرب في كلامهم أنّ السّاكنين إذا اجتمعا في كلمة يحذف الأوّل منهما، نحو: خَفْ، وقُلْ، وبِعْ[39].

ومع ذلك، فبنو تميم –على ما حكاه أبو عثمان عن الأصمعيّ– يتمّون مفعولًا من الياء فيقولون: مخيوط ومكيول؛ قال العباس بن مرداس السّلمي[40]:

قد كان قومك يزعمونك سيدًا وإخال أنّك سيد معيون

وفي زعم النّحويّين المتقدّمين أنّ ذلك أقوى الأدلّة على صِحّة ما يعتقدونه من تصوّر الحالة الأولى لهذه الأفعال، ولم يتمّوا مفعولًا من الواو، فلا يقولون في (مَقُول): مَقْوُول، ولا في (مصوغ):

مصووغ البتة، بزعم أنّ الياء وفيها الضّمة أخفّ من الواو وفيها الضّمة. قال صاحب المنصف: "وأجاز أبو العباس إتمام (مفعول) من الواو خلافًا لأصحابنا كلّهم، وقال: ليس بأثقل من (سُرت سُوورا، وغرت غوورا)؛ لأنّ في (سوور، وغوور) واوين وضمتين وليس في (مصوون) مع الواوين إلّا ضمّة واحدة"[41]، وقد رفض ذلك المازنيّ؛ لأنّه يجيز شيئا ينفيه القياس وهو غير مسموع، فضلًا عن أنّ (سوورًا) لو أعلّت لسكّنت الواو الأولى، وبعدها واو ساكنة، عندها وجب حذف إحداهما، فتصير على وزن (فُعْل)، فيلتبس فعول بفُعْل، أمّا اسم المفعول فوزنه (مفعول) أبدًا فأُمن الالتباس في (مصوغ، ومقول)، فجرى على ما يجب فيه من الإعلال[42].

أمّا توجيه عبد الصّبور شاهين لبنية هذا الاسم وبابه؛ فغير ذلك، فهو ينطلق من أنّ (الواو) في (مَقْوُوْل) احتكاكيّة، وليست مدّية، ولمّا كانت كذلك حذفت لثقلها؛ لأنّ اللّغة تكره أن تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائيّة على هذا النّحو الثّقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة؛ لتصبح ضمّة طويلة، فضلًا عن النّاحية المقطعيّة، فالمقطع العربيّ يتكوّن في حالة الحركة الثّنائيّة من حركات فقط، وهو ما لا يتّفق مع خصائص النّسيج المقطعيّ العربيّ، فأصبحت البنية بعد الحذف (مَقْـ ُول)، عندها اختلّت الزّنة وإيقاعها، فعُوِّض عن (الواو) المحذوفة بطول الضّمّة بعدها، فـ(الواو) المحذوفة هي عينُ الكلمة لا (واو) صيغة مفعول؛ لأنّ هذه الأخيرة إذا سقطت لا تؤدّي الصّيغة وظيفتها[43]، والأمر نفسه مع (مبْيُوع)، فبعد حذف الواو قُلبت الضّمّة كسرة؛ لئلّا تنقلب الياء واوًا فتلتبس ذوات الواو بذوات الياء، وبذلك فهو لم يوافق المتقدّمين في توجيههم؛ لكن الحركة كائنًا صوتيًّا لا يصحّ نقلها، والّذي يعنّ لي أنّ ذلك لم يكن ذا وجه؛ فبابه إنّ الواو أو الياء في (مَقْوُول، ومبْيُوع) لمّا حُذِفت؛ لثقلها بقيت ضمّتها فصار الانتقال إليها من الحرف السّاكن الّذي يسبقها مباشرة، أي أنّها صارت قمّة للحرف الصامت الّتي شكّلت معه مقطعًا ثانيًا، وعلى ذلك تغيّر النّظام المقطعيّ للكلمة. ثمّ إنّ توجيهه بالحذف ثمّ التّعويض بطول الضّمّة أو الكسرة فيه نظرٌ:

الأمر الأوّل؛ إنّه مضطرب في ذلك، فتارة يجعل الحرف المدّي الّذي عُوِّض به ناتجًا من اجتماع حركتين إذا ما رأى أن الحرف الّذي يسبق الحرف المعتل المحذوف محرّكًا، وتارة يجعله ناتجًا عن إطالة الحركة، أو المجيء بحركة عوضًا عن الحرف المعتلّ إذا ما رأى أن الحرف الّذي يسبق الحرف المعتل ساكنًا.

الأمر الثّاني؛ إنّ تعويض الحرف المعتلّ بحركة فيه إشكال، فالحرف المعتلّ نصف حركة، فكيف يعوّض عنه بحركة كاملة؟

الأمر الثّالث؛ إنّ القاف ساكنة في (مَقْوُول)، فكيف أصبحت متحركة بالضمّة في (مَقُول)؟ فإن كان يزعم أنّها امتدادٌ للواو الّتي بعدها، فهذا زعم مجافٍ للمنطق الصّوتيّ!

رابعًا: التّوجيه الصّوتي لبنية بعض المشتقات.

فمن المشتقّات الّتي يتجلّى من خلالها التّوجيه الصّوتيّ لعبد الصّبور شاهين:

لفظة (خطيئة)؛ إذ إنّ من قواعد المتقدّمين أنّ كلّ همزة ساكنة إذا انكسر ما قبلها قُلبت ياءً عند التّخفيف، نحو: ذِئْب: ذيب، وبِئر: بير، وكذلك إذا انفتحت وانكسر ما قبلها، نحو: مِئر: مِيَر، وبِئار: بيار، ومنه قول امرأة من العرب [من المتقارب] [44]:

ألم ترنا غَبَّنا ماؤنا سِنينَ، فظَلْنا نَكُدّ البِيارا

وكذلك إن وقعت الهمزة بعد ياء (فَعيل)، أو بعد ياء التّصغير، فعند تخفيفها تقلب ياءً، نحو: خطيئة: خطيّة، ونبيء: نبيّ، وأُفَيْئِس تصغير أَفْؤُس: أُفَيّس، ولا يصحّ تحريك إحدى الياءين؛ لأنّ حرف المد متى تحرك فارق المدّ، ولأن ياء التّصغير أخت ألف التّكسير، فكما أن الألف لا تحرّك، كذلك أجروا الياء عليها. وقد قال بعض العرب في تخفيف خطيئة: خَطِيَة، فحرّك الياء بحركة الهمزة. قال ابن جنّيّ: "وهذا من الشّذوذ في القياس والاستعمال جميعًا بحيث لا يلتفت إليه"[45].

وقد تبدل الهمزة ياء في غير ذلك؛ طلبًا للتخفيف، نحو: قرأت: قريت، وبدأت: بديت، وتوضأت: توضيت، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى [من الطويل] [46]:

جريء متى يُظلَم يُعَاقب بظُلمِهِ سريعا، وإلا يُبْدَ بالظلم يَظلِمِ

أراد: يُبدأ، قال سيبويه: إن هذا الإبدال لا قوة له، ولا قياس يوجبه، ولو كان على القياس لوجب أن تخرج الكلمة إلى ذوات الياء، فيُقال في قَرَيتُ: أَقْري، نحو؛ رميت :أرمي [47].

فالصّرفيّون المتقدّمون يفسّرون عمليّة تخفيف (خطيئة) بإبدال همزتها حرفًا يجانس الحرف الذي قبلها، فتصبح (خطيْيَة) ثمّ إدغامهما معًا. قال ابن جنّي: "وياء خطيئة في إبدالك الهمزة بعدهما إلى لفظهما وادغامك إياهما فيها في نحو: خطيّة"[48].

أمّا عبد الصّبور شاهين؛ فيرفض تفسير المتقدّمين، ويرى أنّ إبدال الهمزة ياء لا يستقيم؛ لكون الإبدال يكون بين الحروف المتقاربة في المخرج، فلا علاقة صوتيّة من ناحية القرب بين الهمزة والياء، الّذي يتبدّى لي أنّ ذلك راسخ في مسألة الإبدال، غير أنّ المتقدّمين رضوا بأدنى علاقة

بينهما وهي اجتماعهما في صفة الجهر. قال الرضيّ:" وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء، لكنهم اقتنعوا في الإدغام بأدنى مناسبة، وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر، لاستكراههم الهمزة وانسداد سائر أبواب التخفيف"[49]، وهذه (الأدنى علاقة) عند عبد الصّبور شاهين لا تستقيم؛ لجملة أسباب:

1. إنّ الهمزة عند البعض صوت مهموس، أو هو صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس على الخلاف الياء، فهو لا يكون إلّا مجهورًا.
2. إنّ الإدغام في (خطيّة) إدغام مخالف؛ لأنّ الأصل في الإدغام إبدال الأوّل من جنس الثّاني ثمّ إدغامه، لا أن يبدل الثّاني من جنس الأوّل[50].

فتخفيفها عنده يكون بحذف الهمزة، فتصبح (خطيْـ ـَة)، فيلتقي صائتان: الياء المدّية والفتحة، وهذا لا يجوز، عندها تنشطر الياء المدّيّة إلى صائت قصير، وياءين احتكاكيّتين، فتصبح (خطيّة)، وبمعنى مقطعي إنّ أصلها: /خ ـَ/ط ـِ/ء ـَة/ فالمقطع الثّاني طويل مفتوح، فبعد الحذف تحوّل إلى مقطع طويل مغلق، فأصبحت بنية الكلمة مكونة من المقاطع الآتية: /خ ـَ/ط ـِ يْ/ي ـَة/.

والّذي يبدو لي أنّ توجيه عبد الصّبور قائمٌ على أسس علميّة بناء على معطيات الدّرس الصّوتي الحديث، بيد أنّه لا يمكن أن نسلّمَ به، فلا شكّ في أنّ الهمزة صورة من صور النّبر كانت تتميّز به تميم، وقُبالها لم تكن قريش تعرفهُ، فيروى أنّ بدويًّا قال للنبيّ (ﷺ): يا نبيء الله، فقال (ﷺ): لا تنبر باسمي: أي لا تهمز، وفى رواية فقال: إنّا معشر قريش لا ننبر[51]، وعلى ذلك فهناك كلمات منبورة، وهناك العكس، فليس من العقل أن يُتصوّر هذه المراحل، فالهمزة صورة من صور النّبر، وكذلك طول الحركة، فكلاهما يؤدّي وظيفة الضّغط قبل أن يكونا صوتًا لغويًّا فلا بأس بالإبدال بينهما تبعًا للهجة كلّ قومٍ، لا سيّما أنّ هذا الإبدال لم يكن على أساس العلاقة الصّوتيّة وقرابتها، بل هو وظيفة لغويّة، أي أنّه تعويض؛ للمحافظة على النّظام المقطعيّ، وهذا التّعويض حاصل في اللّغة؛ لتحقيق التّعادل الإيقاعيّ بين الأصل والبديل، وله صور متعدّدة[52]، من ذلك ما حصل لبنية (استقامة)، إذ إنّ أصلها (استقوَام)، فبعد أن أسقطت الحركة الأولى من المزدوج بيقت الفتحة الطويلة (الألف)، ثمّ جيء بالتّاء عوضًا عن المحذوف؛ لتحقّق التّعادل الإيقاعي.

ثمّ إنّ عبد الصّبور نفسه لا ينكر تعويض الهمزة بالحركات، نحو قوله في (إيمان)، وأصلها: (إأمان)، فالهمزة الثّانية أسقطت، وعوّض مكانها حركة قصيرة مجانسة لما قبلها، فاتّحدت مع حركة الهمزة الأولى فأصبحتا ألفًا، ويعقّب قائلًا: إنّ هذا النّوع من التّعويض إيقاعيّ، يحافظ على

كمّيّة المقطع من غير النظر إلى نوعه، فهو طويل في الحالتين، غير أنّه في الحالة الأصـــليّة طويل مقفلٌ، وفي الحالة البديلة طويلٌ مفتوح، ففي النّتيجة كميّة الأصـوات واحدة[53]، وعلى ذلك فالإبدال في هذه المواضـــع إبدال تعويضـــيّ؛ للمحافظة على إيقاع الكلمة الّذي هو جوهر عمليّة التّصريف للبنية العربيّة.

وقد يكون العكس، فيؤتى بالهمزة بدلًا من أحرف العلّة؛ تصـــحيحًا لبنية المقطع، كالكلمات المبدوءة بحركة مزدوجة، نحو (وَوَاصـــل) على زنة (فَواعل) فتصـــير: أواصـــل، أو يكون همز المقطع تخلّصًا من التجانس الثقيل المتمثّل بتحرّك الواو بحركة من جنسها (حركة طويلة) وقعت موقع عين الفعل، نحو:(وَوْلى) بيد أنّ هذا الثقل تحملته اللّغة في عددٍ من الكلمات؛ نظرًا إلى عروضـــه، وقلّة وروده، نحو (وُوْرِي) المبنى للمجهول من (وارى) وللحمل على الكثير الوارد من الرّباعيّ بوزن (فاعل)، نحو: ضَارَب: ضُورب، وحَاسَب: حُوْسِب[54].

ومجمل القول: إنّ التّبادل بين الهمزة وأحرف العلّة والمدّ وأبعاضـــها حاصـــلٌ، بيد أنّه لم يكن على أساس العلاقة الصّوتيّة وإنّما يكون على أساسين: أحدهما تصحيح بنية المقطع، والآخر؛ النبر؛ فالهمزة في أساسها ضغطة أو نبرة كما عبّر عنها سيبويه بقوله: بأنّها "نبرةٌ في الصـدَّر تخرج باجتهاد"[55]، وبذلك فهي دليل على وظيفة قبل أن تكون دليلًا على صوتٍ لغويّ.

لفظة **(ميزان وميعاد وميقات)**.

يرى النّحويّون أنّ الأصـــل في (ميزان، وميعاد، وميقات): مِوزان، ومِوعاد، ومِوقات، إذ جاءت (الواو) ســـاكنة غير مدغمة مكســـور ما قبلها فقُلِبت (ياءً)، والدّليل على ذلك هو أنّها تبقى على أصـــلها إذا ما حُرِّكت، أو زالت الكسـرة من قبلها، نحو: (مُوَيزين، ومَوازين، ومُوَيقيت، ومَواقيت). قال ابن جنّي:"لأنك إذا بدأت بالكســـرة فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضـــت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه، إلا أن ذلك وإن كان مســـتثقلا فليس بمستحيل في الطاقة والطوع، كاستحالة مجيء الألف بعد الكسرة أو الضّمة"[56].

وقد جاء عن العرب أنّهم يقلبون (الواو) المتحرّكة ياءً؛ نحو: ثِياب، وحِياض، ورِياض، إذ الأصـــل: ثِوَاب، وحِوَاض، ولم يقلبوها ياء في عددٍ من المواضـــع؛ نحو: طِوال، وحجّتهم بذلك أنّ (واو) مفرد: ثياب، وحياض ســـاكنة؛ فمفرد (ثِياب): ثوْب، ومفرد (حِياض): حوْض، ومفرد (رِياض): رَوْض، و(واو) مفرد طوال متحرّكة، فمفردها: طَوِيل.

وما يردّ حجّة الصّرفيّون قول العرب: زِوَجة جمع لزَوْج، وعِوَدة جمع لعَوْد، مع أنّ واو مفردهما ساكنة، وفي الجمع مكسور ما قبلها كما الحال مع: رياض، وثياب! وقد علّل ابن جنّي بقوله: لم تقع بعد عينه ألفًا؛ لذا صحّت الواو ولم تُعَل؛ لكون الألف قريبة الشبة بالياء[57]، ويردّ عليه بقول العرب: (ثِيَرة) جمع لثَوْر، فقد قلبت الواو ياءً على الرّغم من أنّ الألف لم تقع بعد عينه في الجمع، بيد أنّ ابن جنّي نقل تعليلًا عن المبرّد، إذ قال: "وقال أبو العباس: إنّما قالوا: (ثِيَرَة) ليفرقوا بين الثور من البقر، وبين الثور من الأقط. وقال أيضا: بنوه على (فِعْلَة) ثم حركوه فصار:(ثِيَرَة) يريد: أن أصله (ثِيْرَة)، فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حرّكت الياء فأُقرت بحالها"[58]، ويردّ على ما قاله أبو العباس بقول ثعلب: "جمع "ثَوْر: ثِوَرَة، وثِيَرَة، وأثوار، وثيران"[59]، وبذلك فقد جمعت العرب (ثورًا) من الحيوان على (ثِيرة).

وقد نُقل عن أبي عليّ أنّ (ثِيَرة) أصلها: (ثِيَارة)، فوجب قلب الواو ياءً كما هو الأمر في (رِياض)، ثم قُصرت الكلمة بحذف الألف، فبقي القلب بحاله؛ ليكون دلالة على أن أصلها (فِعَالة) لا (فِعَلة) نحو: زِوَجة، والّذي يعنّ لي أنّ ما ذهب إليه أبو عليّ يبدو مقبولًا غير أنّ ما يُشكل عليه أنّه لم يُسمع عن العرب أنّها قالت: ثِيارة! قد زعم ابن جنّي أنّ ذلك مقبولٌ، فلا ينكر أن يكون في كلام العرب أصول غير ملفوظ بها[60].

أمّا عبد الصّبور؛ فيرى أنّ قلب الواو في نحو:(ميزان) ليس إلّا وهمًا جسّدته الكتابة العربيّة في الكلمة، والواقع أنّ الأصل لمّا كان (مِوزان) تتابعت كسرة وضمّة، ونظرًا لثقل هذا التّتابع "أسقط عنصر الضّمّة، وعوّض مكانه كسرة قصيرة تصبح بالإضافة إلى سابقتها كسرة طويلة بعد الميم هي الّتي كُتبت في صورة اليّاء"[61]، هروبًا من ثنائيّة الحركة إلى آحاديّتها، وفي موضع آخر يوجّه ذلك بقوله: بعد تتابع الكسرة والضّمّة نشأ ازدواج حركيّ، "ونظرًا لثقل هذا التّتابع فقد تخلّص النّاطق العربيّ منه بإسقاط العنصر الثّاني، وإطالة العنصر الأوّل ... فالتّبادل في هذه الأمثلة بين الحركات، لا بين أحرف العلّة"[62].

والّذي يتراءى لي أنّ في ذلك اضطراب وتعسّف بائنٌ؛ فتارة يقول بإطالة العنصر الأوّل، وتارة يقول بتعويضها كسرة صغيرة، ثمّ إنّه يقبل التّبادل بين الواو المعتلّة والكسرة، فلِمَ يرفض التّبادل بين الواو والياء؛ تخلّصًا من الصّعبة ونزوعًا إلى الانسجام؟ فإنّ كان ذلك لأجل الفرق في كميّة الصوت بين الواو المعتلّة، والياء المدّيّة، فهذا الفرق حاصل بين الكسرة، والواو المعتلّة، فالواو المعتلّة نصف كميّة الكسرة[63]، فهو نفسه يصرّح في غير موضع بذلك منها قوله: "ولئن جاز ذلك بالنّسبة إلى أحرف العلّة الّتي هي أنصاف حركات فإنّه لا يجوز بالنّسبة إلى حروف المدّ"[64].

ثمّ إنّنا لو أنعمنا النّظر في توجيهه لبنية مصابيح لألفيناه يقول: أصلها مصابِاح، فتلت الكسرةَ الفتحةُ الطّويلة، فأبدلت ياءً[65]، فهو لم يوجه بإسقاط الألف، ثمّ إطالة الكسرة مثلما يوجه في بنية (ميزان) وبابها، ولعلّه يزعم أنّ الألف هنا حركة طويلة والياء البديلة حركة أيضًا، فالتّبادل بين الحركات جائز، والّذي يتراءى لي أنّ ذلك وهمٌ؛ لكون الصّوت الأصل افتراض، فلا يشترط بأن يكون قيمة صوتيّة حقيقيّة حتّى ينظر في كمّيته ونوعه إذا ما أبدل، فالألف في الأصل مكسور ما قبلها، ولم يفتح ما قبلها كما تكون الألف المديّة الخالصة، ولو وُجدت في اللّغة ألفٌ معتلّة لكانت أشبه بـ(الواو) في (مِوزان) الّتي عدّها نصف حركة، ورفض إبدالها ياء مديّة.

وما يُعاضد ذلك أنّ الأصل افتراض هو أنّ الألف في المفرد ألف صيغة (مفعال). قال ابن يعيش: "مِصباحٌ: مِفْعالٌ، من الصُّبح، والميمُ زائدة في أوله، وليست من حروف المدَّ واللين، والألفُ زائدة، وهي من حروف المدّ واللين"[66]، والياء في الجمع ياء صيغة (مفاعيل)، فكلّ من صيغة (مفاعل)، و(مفاعيل) بنية مستقلّة تشتقّ بطريقة مختلفة، وما يؤكّد ذلك: إنّ في اللّغة ألفاظًا تجمع على مفاعيل، أي أنّ في صيغة جمعها ياء على الرّغم من أنّ مفردها لم تكن فيه الألف، نحو: سفرجل، إذ تجمع سفاريج

وفي مجمل القَول: إنّ عبد الصّبور شاهين قدّم تفسيرات وتعليلات لبنية المشتقّات تخالف ما ذكره المتقدّمون بناءً على معطيات الدّرس الصّوتي الحديث، وهذا لا يعني أنّه غيّر من القواعد الصّرفيّة، فالقاعدة نفسها، بيد أن تفسيرها صار مختلفًا، وكان متعكّزًا على الأسس الآتية:

أوّلًا؛ إنّه فرّق بين (الياء والواو) المعتلّتين، والمدّيّتين؛ فالمعتلّتين لا تكونان إلّا حين تتراكب الحركات فتنشأ الحركة المزدوجة الّتي تؤدّي إلى وجود الصّوت الانتقاليّ، فالحركة المزدوجة (a+i) تنتج (الياء المعتلّة)، نحو: بَيْت، والحركة المزدوجة (a+u) تُنتج (الواو المعتلّة)، نحو: قَوْم. أمّا (الياء والواو) المدّيّتين؛ فهما ليسا صوتي علّة على الرّغم من أنّهما يشبهانهما كتابةً، بل هما حركتان طويلتان يمكن تجزئتهما إلى حركتان قصيرتان[67]، وقبال ذلك لم يفرّق المتقدّمون بينهما؛ نتيجة اشتراكهما في الرّموز على الرّغم من أنّ الواو والياء المعتلّتين احتكاكيّتين. قال ابن جنّي:"الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو"[68].

ثانيًا؛ إنّه رفض القول بوقوع القلب أو الإبدال بين الهمزة وحروف المدّ والعلّة، إذ يرى أنّ ذلك وهمٌ جسّدته الكتابة نتيجة الخلط بين الواو والياء المدّيّتين والمعتلّتين، أو ارتباط الهمزة بالألف خطًّا، فلا علاقة صوتيّة بينهما تفضي إلى الإبدال، وقد ذهب إلى القول بالتّعويض سواء كان بالمطل، أو بالتّضعيف، أو بالهمز، أو بإقحام صوت علّة، أو بالهاء.

ثالثًا؛ رفض مسألة انتقال الكائن الصّوتي؛ فلا تصحّ عنده مسألة الإعلال بالنقل.

وعلى غرار هذه الأسس بنى توجيهاته الصّوتيّة لبنية المشتقات، وكانت توجيهات قائمة على أسس علميّة، بيد أنّه اضطرب في بعضها، ولا شكّ في أنّ هذا الاضطراب والوهم لا يقلّل من قيمة توجيهاته، فتعليل الظواهر اللّغويّة، والصّرفيّة على وجه الخصوص ليس بالأمر اليسير، فالنّاطق العربيّ لم يحتكم إلى هذه القواعد والأسس الافتراضيّة الّتي نعتقدها، فما هي إلّا محاولات لفهم اللّغة وتعليمها؛ للقياس على قواعدها، والانخراط في معياريّتها، وقد بدت التّوجيهات متّسمة بالصّعوبة إذا ما قورنت بتوجيهات المتقدّمين وهذا لا يعدّ عيبًا إن أُحكِمَتْ؛ لكونها ستختصر مطوّلًا، وتجمع متفرّقًا، فالوقوف على الحقيقة العلميّة في فهم مسائل اللغة هو المقدم على الصّعوبة.

الخَاتِمَةُ.

بعد فضل من الله اجتهدت ما بوسعي منقّبًا في آراء عبد الصّبور وتوجيهاته، ومحاولة فهم نظريّته حيث كان عزوفه عن توجيهات المتقدّمين، وقد وقفت على جملة من النتائج أحسب أنّ القارئ ينتفع بها، أهمّها:

1. إنّ دراسة عبد الصبور شاهين للمشتقّات مراجعة صرفيّة مهمّة قائمة على أسس صوتيّة علميّة؛ لوصف التغييرات الصّرفية في بنية المشتقّات.
2. خالف عبد الصّبور شاهين البصريّين والكوفيّين في أصل بنية الكلمة مرتكزًا على الجانب الصّوتي، فهو يرى أنّ الأصل في بنية الكلمة مجموعة من الصّوامت الثابتة، فهي مادّة الكلمة، وقد ذكر أنّها قد تكون عقيمة مستعينًا بعدد من الأمثلة، وبدا أنّه لم يوفّق في ذلك لكون المواد الّتي ذكرها لم تكن عقيمة كما ثبت ذلك من طريق المعجمات.
3. عدّ الأفعال والمصادر من المشتقّات الّتي تنبسل من المادّة المخصّبة؛ لأنّ كلًّا منها نتيجة إقحام الصّوائت بين صوامت المادّة، وكلًّا منها ذو صورٍ مختلفة، ومردودها جميعًا إلى هذه المادّة الّتي لا يختلف الحكم عليها مهما اختلف تكوينها.
4. لا يجوز عنده أن يلتقي صائتان، على خلاف المتقدّمين، إذ أجازوا ذلك، فعند وقوفه على بنية (قَال) الّتي يفترض فيها التقاء الصائت القصير (فتحة القاف)، والصائت الطّويل (الألف)، فقد وجّهها بأنّ الألف عبارة عن اتّحاد فتحتين، وأنّ فتحة القاف ما هي إلّا فتحة جاءت امتدادًا للألف، ودليله في ذلك أنّ المختبرات الصّوتيّة أثبتت أنّ صوت الفتحة في (قَـ) هو غير صوت الفتحة في (قَا).

5. لا علاقة صـوتيّة بين الهمزة، وحروف العلّة والمدّ، غير أنّ عبد الصّـبور لم يوفّق في مسـألة رفض الإبدال بينهما؛ لكونه لم يكن إبدالًا صـوتيًّا قائمًا على أسـاس القرابة الصّـوتيّة كما هو مقرّر في علم الصّـرف، نحو باب اصْـطَبَر واذّكر، وإنّما إبدال تعويضـيّ، فهو نوع من أنواع التّعادل الإيقاعيّ بين الأصل والبديل.
6. اضـطرب في مسألة معالجة المزدوج الصّـوتيّ؛ فتارة يجعل الحرف المدّي الّذي عُوِّض به ناتجًا من اجتماع حركتين إذا ما رأى أن الحرف الّذي يسـبق الحرف المعتل المحذوف محرّكًا، وتارة يجعله ناتجًا عن إطالة الحركة، أو المجيء بحركة عوضًـا عن الحرف المعتلّ إذا ما رأى أن الحرف الّذي يسبق الحرف المعتل ساكنًا.

our Master Mohammed and his family and companions.

الهوامش.

[1] ينظر: التّطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه (30)

[2] ينظر: في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية، عرض وتقييم (17)

[3] العين (60/1).

[4] المصدر السّابق نفسه (50/1).

[5] ينظر: الخصائص (495/2).

[6] ينظر: المصدر السّابق والصفحة نفسها.

[7] ينظر: الآراء التّجديديّة في البنى الصّرفيّة (29).

[8] ينظر: شرح نظم المقصود (5/3).

[9] ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف (190/1_ 191).

[10] المنهج الصّوتي للبنية العربيّة (44).

[11] ينظر: المصدر السّابق (45).

[12] مقاييس اللغة (417/3).

[13] المنهج الصّوتي للبنية العربيّة (107).

[14] ينظر: المصدر السابق (107).

[15] ينظر: مقاييس اللّغة (491/2–492).

[16] المصدر السّابق (492/2).

[17] ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربيّة (107).

[18] اللسان، مادّة: لوس (210/6).

[19] ينظر: العين (300/7).

[20] القاموس المحيط (574).

(21) ينظر: معاني النّحو (250/1).
(22) ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربيّة (108).
(23) المنهج الصوتي للبنية العربيّة (43).
(24) ينظر: سرّ صناعة الإعراب (38/1).
(25) نسب سيبويه هذا البيت إلى عمر بن أي ربيعة، ينظر: الكتاب (12/1).
(26) ينظر: الخصائص (258/1).
(27) ينظر: سرّ صناعة الإعراب (42/1).
(28) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة (83)، و(195).
(29) ينظر: المنصف (243).
(30) ينظر: شذا العرف (136).
(31) ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربية (198).
(32) سرّ صناعة الإعراب (33/1-34).
(33) ينظر: المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة (115).
(34) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (35/3).
(35) ينظر: الخصائص (260/1)
(36) ينظر: الكتاب (348/4).
(37) ينظر: المنصف (290).
(38) المصدر السّابق (282).
(39) ينظر: المنصف (290).
(40) ينظر: الخصائص (261/1).
(41) المنصف (285).
(42) ينظر: المصدر السّابق (285).
(43) ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربيّة (199 -200).
(44) لم أجد هذا الشّاهد إلّا في سرّ صناعة الإعراب (367/2).
(45) سرّ صناعة الإعراب (368/2).
(46) ينظر: ديوانه (24).
(47) ينظر: الكتاب (550/3).
(48) الخصائص (234/1)..
(49) شرح شافية ابن الحاجب (35/3).
(50) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة (180 – 190)
(51) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب (32/3).
(52) ينظر: القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث (91)، والمنهج الصّوتي للبنية العربية (195).
(53) ينظر: المنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة (182-183).
(54) ينظر: المصدر السّابق (176).
(55) الكتاب (548/3).

[56] سرّ صناعة الإعراب (25/1).
[57] ينظر: المصدر السّابق (364/2).
[58] المنصف (346/1-347).
[59] المصدر السّابق (347/1).
[60] المصدر السّابق (347/1).
[61] المنهج الصّوتي للبنية العربية (189).
[62] المصدر السّابق (191).
[63] ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث (117).
[64] المنهج الصّوتي للبنية العربية (174).
[65] ينظر: المصدر السّابق (186).
[66] شرح المفصّل (322/3).
[67] ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربيّة (170).
[68] ينظر: شرح المفصّل (351/5).

جَرِيدَةُ المظَانِ

1. **الآراء التّجديديّة في البنى الصّرفيّة عند عبد الصّبور شاهين**، سعاد طواهير، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كليّة الآداب واللغات، 2019م.
2. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**؛ أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ (ت577هـ)، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د.ط، 2009م.
3. **التّصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث**؛ الطّيب البكوش، المطبعة العربيّة، تونس، ط2، 1987م.
4. **التّطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه**، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م.
5. **الخصائص**؛ أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، الهيئة المصرية للكتاب، ط4، د.ت.
6. **ديوان زهير بن أبي سلمى**؛ زهير بن أبي سلمى(ت13ق هـ)، تح: علي حسن فاعور، دار الكتب العلميّة، د.ط، 1988م.
7. **سرّ صناعة الإعراب**؛ أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ)، تح: محمد حسن إسماعيل واحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2007م.
8. **شذا العرف في فن الصرف**؛ أحمد بن محمد الحملاوي، تح: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، د.ت.
9. **شرح المفصّل**؛ أبو البقاء موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ)، تح: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م.
10. **شرح شافية ابن الحاجب**؛ محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت686هـ)؛ تح: محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية بيروت، 1975م.

11. **شرح نظم المقصود**؛ أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشيخ الحازمي http://alhazme.net.
12. **العين**؛ أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ(ت170هـ)، تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د ت.
13. **في أسس المنهج الصوتي للبنية العربية**، عرض وتقييم؛ علاء عبد الأمير شهيد، بحث منشور على النت (http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php).
14. **القاموس المحيط**؛ أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، تح: مجموعة باحثين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 2005م.
15. **القراءات القرآنيّة في ضوء علم اللّغة الحديث**؛ عبد الصّبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت
16. **الكتاب**؛ عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م.
17. **لسان العرب**؛ محمد بن مكرم بن على أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
18. **معاني النحو**؛ فاضل صالح السامرائيّ، شركة العاتك، القاهرة، ط2، 2003م.
19. **مقاييس اللغة**؛ أحمد بن فارس القزويني(ت395هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1979م.
20. **المنصف**؛ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
21. **المنهج الصّوتي للبنية العربيّة**؛ رؤية جديدة في الصّرف العربيّ؛ عبد الصّبور شاهين، مؤسسة الرّسالة، بيروت، 1980م.

Sources in English

1.Renewal views on morphological structures according to Abdul Sabour Shahin، Suad Tawahir، Master's thesis، University of Qasdi Merbah، Faculty of Arts and Languages، 2019.

2 .Fairness in the issues of disagreement between Basran and Kufi grammarians; Abu al-Barakat Kamal al-Din Abd al-Rahman bin Muhammad al-Anbari (d. 577 AH)، edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid، Dar al-Tala'i'، Cairo، n.d.، 2009.

3 .Arabic morphology through modern phonology; al-Tayeb al-Bakoush، Arab Press، Tunis، 2nd ed.، 1987.

3 .Linguistic development، its manifestations، causes and laws، Ramadan Abd al-Tawab، al-Khanji Library، Cairo، 1997.

5. Characteristics; Abu al-Fath Uthman bin Jinni (d. 392 AH)، Egyptian Book Authority، 4th ed.، n.d.

6 .Diwan of Zuhair bin Abi Salma; Zuhair bin Abi Salma (d. 13 AH)، edited by: Ali Hassan Faour، Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah، no date، 1988 AD.

7 .The Secret of the Art of Syntax; Abu al-Fath Uthman ibn Jinni (d. 392 AH)، trans. Muhammad Hasan Ismail and Ahmad Rushdi Shahata، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 2nd ed.، 2007.

8 .Shadha al-Arif fi Fann al-Murf; Ahmad ibn Muhammad al-Hamlawi، trans. Nasrallah Abd al-Rahman Nasrallah، Maktabat al-Rushd، Riyadh، 1st ed.، n.d.

9 .Sharh al-Mufassal; Abu al-Baqa Muwaffaq al-Din ibn Yaish al-Nahwi (d. 643 AH)، trans. Emil Yaqub، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 1st ed.، 2001.

10 .Sharh Shafiyyah Ibn al-Hajib; Muhammad ibn al-Hasan al-Razi al-Istrabadhi، Najm al-Din (d. 686 AH); trans. Muhammad Nur al-Hasan، and others، Dar al-Kutub al-Ilmiyyah، Beirut، 1975.

11 .Sharh Nazm al-Maqsud; Abu Abdullah، Ahmad ibn Umar ibn Musaed al-Hazimi، audio lessons transcribed by Sheikh al-Hazimi's website http://alhazme.net.

12 .Al-Ain; Abu Abdul Rahman Al-Khalil bin Ahmed Al-Farahidi (d. 170 AH)، edited by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi، Dr. Ibrahim Al-Samarrai، Dar and Library of Al-Hilal، no date، no date.

13 .In the foundations of the phonetic method of the Arabic structure، presentation and evaluation; Alaa Abdul Amir Shahid، a research published on the Internet (http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php.(

14 .Al-Qamoos Al-Muhit; Abu Tahir Muhammad bin Yaqub Al-Fayruzabadi (d. 817 AH)، edited by: a group of researchers، Al-Risalah Foundation، Beirut، 8th edition، 2005.

15 .Quranic readings in the light of modern linguistics; Abdul Sabour Shaheen، Al-Khanji Library، Cairo، no date.

16 .The Book; Amr bin Othman bin Qanbar، known as Sibawayh (d. 180 AH)، edited by: Abdul Salam Muhammad Harun، Al-Khanji Library، Cairo، 3rd edition، 1988.

17 .Lisan al-Arab; Muhammad ibn Makram ibn Ali Abu al-Fadl Jamal al-Din ibn Manzur (d. 711 AH)، Dar Sadir، Beirut، 3rd ed.، 1414 AH.

18 .Meanings of Grammar; Fadhel Saleh al-Samarrai، Al-Atik Company، Cairo، 2nd ed.، 2003.

19 .Language Standards; Ahmad ibn Faris al-Qazwini (d. 395 AH)، ed. Abd al-Salam Muhammad Harun، Dar al-Fikr، 1979.

20 .Al-Munsif; Abu al-Fath Uthman ibn Jinni al-Mawsili (d. 392 AH)، Dar Ihya al-Turath al-Qadim، 1st ed.، 1954.

21 .The Phonological Approach to the Arabic Structure; A New Vision in Arabic Morphology; Abd al-Sabur Shahin، Al-Risala Foundation، Beirut، 1980.